

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٢٨

الاثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

ينبغي للجنة الخامسة أن تتناول الجوانب الإدارية والبرنامجية المتعلقة بالميزانية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندين ٩ و ١٤ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/67/3)

مذكرة من الأمين العام (A/67/298)

وفي ذات الاجتماع أحاطت الجمعية علما بالتوضيح القائل بأنه لدى تنفيذ القرار ٣١٦/٥٨ للنظر في البند ٩ من جدول الأعمال برمته فإن الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير في إطار بنود جدول الأعمال التي تم تخصيصها للجان الرئيسية سوف تنظر فيها اللجنة المعنية لكي تبت بما الجمعية العامة بصورة نهائية.

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مذكرتان من الأمين العام (A/67/82) و (A/67/270)

وفيما يتصل بالبند ١٤ من جدول الأعمال، لعل الأعضاء يتذكرون بأنه وفقا للقرار ٢٧٠/٧٥ بء، قررت الجمعية النظر في هذا البند في فصول التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مشاركة رئيس المجلس في مناقشاتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالبند ٩ من جدول الأعمال، أود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قررت الجمعية بناء على توصية المكتب، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ النظر في البند ٩ من جدول الأعمال برمته في جلسة عامة، على أن يكون مفهوما بأنه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



للهوض بخطة ريو+٢٠. كذلك أنيطت بنا مسؤولية الإعداد لمنتدى رفيع المستوى سيجري تدشينه في بداية الدورة المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك أوكل إلى الجمعية العامة تشكيل فريق عامل ليقتراح قائمة بالأهداف الإنمائية المستدامة للنظر فيها وإقرارها في جلسة عامة. إن الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة التابع للأمم العام والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ جزء هام آخر من هذه العملية. كما يتجلى في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا للفقرتين ٨٢ و ٨٣ من الوثيقة الختامية لريو+٢٠.

أود أن أشدد على الأهمية البالغة لزيادة التنسيق بين الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في هذه الدورة. وعلينا أن نضمن لعملائنا بأن يكون معززا وتكميليا بصورة متبادلة وأن نتحاشى أي ازدواجية في الجهد. وهنا أود أن أتطرق إلى أفريقيا بشكل خاص. وأعتقد اعتقادا شديدا بأنه يتعين علينا تحسين معالجة احتياجاتنا الخاصة في المستقبل ليتسنى لنا سد الفجوة على نحو فعال بين الوعد الذي قطعناه للقارة والحقيقة القائمة على أرض الواقع. أعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضع أولويات الدعم حقا للدول الأفريقية لكي تطلق العنان لإمكاناتها الكاملة.

وكما شددت في خطابي في أمام الاجتماع الوزاري الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الشهر الماضي، فإنني أؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تقوم بدور أقوى في المناقشة الجارية بشأن الإدارة الاقتصادية العالمية. أود أن أكون واضحا جدا بأن القصد ليس هو التعدي على الصلاحيات الراهنة ولكن لإكمال الجهود الحالية للمساعدة في الإجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة بالشفافية والشمول والشرعية.

وتحقيقا لتلك الغاية أود أن أقدم ثلاث مبادرات لعناية الأعضاء، وهي مبادرات يعزز بعضها البعض بصورة مشتركة.

وأقدر منحي الفرصة لتقديم ملاحظات استهلاكية قبل عرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢ (A/67/3). هناك تقرير ثابت للجمعية العامة والمجلس يتمثل في التعاون، وأتوق إلى تعزيز تلك العلاقة الطيبة طوال الدورة السابعة والستين. وقد كثف مكثي ومكتب المجلس اتصالاتهما خلال الشهر الماضي بهدف تحسين التنسيق وفعالية عملنا بشكل عام. فقد ناقشت والرئيس كوتيريتش عددا من المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك كيفية تعزيز نهجنا المشترك نحو برنامج التنمية المستدامة وتعزيز اقتصاد عالمي أشمل.

وفي خطابي أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي انعقد على المستوى الوزاري الخاص، كان من بين الأسئلة التي طرحتها كيفية ترسيخ الردود المتعددة الأطراف على تحديات التنمية. وقد رحبت بالتزام المجلس بالقيام بدور أكثر قوة في المناقشات ما بعد عام ٢٠١٥، في ضوء الولاية التي تلقيتها من قادة العالم الذين اجتمعوا في ريو في شهر حزيران/يونيه. لقد أكد مجددا البيان الذي صدر في نهاية الاجتماع الوزاري أنه لا يمكن تحقيق نموذج للتنمية المستدامة إلا من خلال التحالف الواسع للشعوب والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ووجهة النظر تلك تتماشى مع الرسالة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، والوثيقة الختامية (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

أعتقد أنه يجدر أيضا أن نشجع على زيادة المشاركة في جهودنا بمؤسسات العامة العالمية والمراكز الفكرية، وآمل أن يكون بوسعنا العمل معا لإيجاد السبل للاستفادة من قدراتها الهائلة، وعلى نحو أكثر فعالية يمكننا الاستفادة مما لديها من حكمة وخبرة أكثر مما كان عليه الحال في الماضي.

لقد أنيطت بالجمعية العامة ولاية إنشاء عملية حكومية دولية باقتراح خيارات من أجل استراتيجية تمويل فعالة

هاما لتبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

أعتقد أن وجود مجلس اقتصادي واجتماعي أكثر نشاطا يمكن أن يسهم حتى بقدر أقوى في عمل الجمعية العامة. والتقرير المعروض علينا اليوم بمثابة نقطة مرجعية هامة في العملية. وفقا للقرار ١٦/٦١، سوف أعلن قريبا عن تعيين الميسرين المشاركين في قيادة المفاوضات بشأن كيفية زيادة تعزيز عمل المجلس. وفي رأيي أن المهمة على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة للجمعية العامة، لا سيما بالنظر إلى الولاية التي تشاطرها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لمتابعة نتائج قمة +٢٠ ومسؤولياتنا المشتركة بوضع برنامج ما بعد عام ٢٠١٥.

أعتقد أنه بوسع هذه الجمعية والمجلس أن يصبحا ركيزتين رئيسيتين في جهود التعاون المتعدد الأطراف الجارية حاليا في المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة والإدارة الاقتصادية العالمية، انسجاما مع أحكام الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة. إننا بالعمل معا بصورة أوثق بوسعنا أن نساعد على زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في وضع العالم على سبيل أكثر أمانا وأكثر انصافا وازدهارا.

أعطي الكلمة لنائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سعادة السيد لويس - ألفونسو دي ألبا لعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد دي ألبا (المكسيك، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالإسبانية): سيدي أود أن أشكركم على ملاحظاتكم الاستهلاكية في معرض مناقشتنا لبند جدول الأعمال المعروض علينا. مما لا شك فيه أن كلماتكم، ولا سيما الإعراب عن استعدادكم للتعاون بصورة وثيقة جدا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، موضع ترحيب كبير لدينا. ويعتبر جميع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه

المبادرة الأولى وهي مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المساعدة على تنظيم مناقشة غير رسمية رفيعة المستوى في الجمعية العامة بشأن الإدارة الاقتصادية العالمية وفقا للقرار ٢٥٦/٦٦.

سوف أواصل التشاور مع الدول الأعضاء والرئيس كوتيريتش بشأن المسألة، وأتوقع أن نتوصل في المستقبل القريب إلى موقف مشترك حول كيفية المضي في العمل.

وبصفتي رئيسا، سوف أوجه اهتمامي لبناء علاقات أوثق وأكثر رسمية مع المؤسسات المالية الدولية، من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين. ذلك يشكل المجال الثاني من النهج الذي أعتقد أنه ينبغي لنا اتباعه. وأود أن أرحب بمشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المسعى ليصير التنسيق مع الجمعية العامة. وسوف يواصل الممثلون الأقدمون في مجموعة العشرين تقديم إحاطات إعلامية للجمعية العامة كما جرت عليه العادة في السنوات السابقة.

وفي رأيي أنه يمكن لنا جميعا الاستفادة من تنظيم تلك التفاعلات. لذلك اقترحت البدء بعملية تفضي إلى تشكيل إطار عمل تفاوضي فعال بين الجمعية العامة وسائر المؤسسات المالية الحكومية الدولية والأفرقة غير الرسمية مع التركيز على مجموعة العشرين.

وثمة مجال ثالث ينطوي على عقد مناقشات ومؤتمرات برعاية الجمعية العامة بشأن القضايا الاقتصادية العالمية قبل انعقاد قمة العشرين في سانت بطرسبرغ في العام المقبل. وفي ذلك السياق، يسرني أن أرحب بفكرة حكومة كازاخستان حول تنسيق جدول أعمال منتدى أستانا الاقتصادي المزمع عقده في أيار/مايو ٢٠١٣ مع الجهود ذات الصلة هنا في الأمم المتحدة. وأن ذلك التجمع السنوي للاقتصاديين المرموقين وبعض أكثر العقول تأثيرا وإبداعا في العالم الذين ينتمون إلى القطاع الخاص والمراكز الفكرية والمجتمع المدني يشكل برنامجا

وكما جرت عليه العادة في السنوات السابقة كانت الاعتبارات الوزارية مرتكزة على عملية تشاورية. إن وجهات النظر الوطنية والإقليمية للمشاكل المتعلقة بالعمالة قد أدمجت في عملية النظر العام في أزمة التوظيف على الصعيد العالمي. ومن خلال الاجتماعات التحضيرية لأفريقيا قامت كل من منطقة آسيا والمحيط الهادي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بعقد مشاورات مع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية بشأن مسائل تتراوح من الإنتاجية إلى الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلا عن النمو الشامل. وكانت المشاورات تشكل برنامجا رئيسيا لتبادل أفضل الممارسات والخبرات الإقليمية.

بالإضافة إلى ذلك، قدم ثمانية بلدان عروضاً وطنية طوعية لإبلاغ المجلس عن التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية الوطنية لديها وعن الصعوبات المستمرة أمام تحقيق أهدافها وغاياتها المتصلة بالعمالة.

وفي سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى، حظي منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٢ بمستويات غير مسبقة من المشاركة والاهتمام. وفي الواقع فإن المنتدى الذي لم يجتمع إلا في ثلاث مناسبات قد رسخ بالفعل موقفه بوصفه مجالا حيويا للحوار بشأن السياسات والتوجيه الفني المتعلقة بالتنمية. وما لا شك فيه أن النداءات الأخيرة لجعل التعاون من أجل التنمية أكثر شمولية ستكفل دورا وأهمية أكبر من أجل القيام بعمل من هذا الطابع.

وفي سلسلة الاجتماعات التنسيقية، تم إيلاء الاعتبار للمتابعة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة للإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١ المتعلق بالتعليم. وتم التركيز بشكل خاص على الجمعيات التعاونية التابعة لهيئات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. كذلك تم إجراء دراسة متعمقة حول انقطاع الصلة بين المعرفة

من الجوهرى، كما قلتم، أن نعمل معا ونحشد جهودنا، خاصة في بلورة الولايات التي أنشطتها بنا الاجتماعات الأخيرة التي انعقدت، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وبوسعكم أن تركنوا إلى أن جميع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمكتب سوف يعملون معكم بصورة وثيقة قدر الإمكان.

إن التقرير الذي قدمته عن عام ٢٠١٢ (A/67/3) يكشف النقاب عن عام حافل بالعمل المنتج وطائفة واسعة من الأنشطة. وفي الوقت نفسه، مر عام على الإعداد للتصدي لتحديات جديدة تحت القيادة المقتدرة للسفير كوتيريتش ممثل سلوفاكيا. وبهذه المناسبة، أود أن أسترعي الانتباه إلى بعض أهم جوانب عملنا خلال تلك الفترة.

أولا، أود أن أذكر بأن الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن مسائل التنمية، ألا وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قد أدى دورا في عام ٢٠١٢ بوصفه محطة لأكثر من ٤٠ وزيرا، من راسمي السياسة الرفيعة المستوى، والأكاديميين البارزين، وقادة الأعمال التجارية وأعضاء المجتمع المدني لتشاطر وجهات النظر واقتسام المعرفة فيما يتعلق بفرص استحداث الوظائف للجميع. وبلاشتراك مع منظمة العمل الدولية ومنظومة الأمم المتحدة بشكل عام، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي نهجا متكاملا ومرتكزا على النتائج لمعالجة أزمة البطالة. وبالتحديد، أوصى بأن تركز المساعي الجماعية على العمالة المنتجة، وعلى الوظائف في الاقتصاد الأخضر، لا سيما بالنسبة للشباب، وعلى الحماية الاجتماعية. أدرجت تلك التوصيات في الإعلان الوزاري الشامل الذي يشدد أيضا على الحاجة إلى اتخاذ تدابير جماعية توضع فوراً موضع التنفيذ لدعم الانتاجية وتوليد وظائف ذات جودة للعاطلين عن العمل وللعاملين جزئيا في جميع أرجاء العالم.

تدفق المساعدة الدولية عند مستوى أعلى من اللازم من حيث الاستجابة الفورية في تلك المنطقة. وعلى وجه التحديد لا بد للمساعدة الإنمائية المقدمة للمنطقة من أن تشجع النمو وأن تعزز الاستقرار وتقاسم الازدهار من أجل الجميع.

وفي سلسلة الاجتماعات العامة، اعتمد المجلس تدابير تتعلق بطائفة واسعة جدا من المسائل على أساس التقارير التي أعدها اللجان الفنية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ولجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي فيا يتصل بمسائل الضرائب وسائر الهيئات المتخصصة والخبراء. واسمحوا لي أن أسترعي الانتباه بإيجاز إلى ثلاث نتائج محتملة لسلسلة الاجتماعات.

أولا، اعتمدت خطة عمل جديدة لضمان أن يكون بوسع المنظومة بأسرها إحراز تقدم بشأن المساواة بين الجنسين وتقدم المرأة.

أما فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، فقد مهد المجلس الطريق أمام متابعة برنامج عمل اسطنبول وأيد إدراج جمهورية جنوب السودان في قائمة أقل البلدان نموا ورفع فاناتو من نفس القائمة. وناشد المجلس على جناح السرعة الجمعية العامة أن تعتمد فوراً تدابير فيما يتعلق بهذه التوصيات.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إيلاء اهتمام خاص لفعالية المساعدة وتماسك السياسة في جنوب السودان وهايي، مع التشديد على الجهود الرامية إلى ضمان التزام بالشفافية والمساءلة من جانب المشاركين في عملية التنمية في تلك البلدان. وفي الوقت نفسه ركّز المجلس على تعزيز علاقاته التعاونية والاعتراف بـ ٢٨٦ منظمة غير حكومية إضافية بوصفها كيانات استشارية.

ولا بد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أن يواصل البناء على أسس المنجزات التي تحققت في عام ٢٠١٢، مع الأخذ في الحسبان التحديات المتأصلة في التنمية المستدامة، بما في ذلك ادماج الركائز الرئيسية الثلاث للتنمية المستدامة.

والاستعداد، من جهة، واحتياجات سوق العمالة من الجهة الأخرى.

وفي الاجتماعات التنسيقية للمجلس، تم أيضا إيلاء الاهتمام لعملية متابعة توافق آراء مونتيري ومؤتمر الدوحة لتمويل التنمية. وتم أيضا الاتفاق على تجنب التداخل بين هذه العملية ونتائج ريو+٢٠ من حيث التمويل والتنمية. وبالمثل، عُقد اجتماع خاص حول الآليات المبتكرة لتمويل التنمية.

لقد اختتم الاجتماع أعماله بإبراز الحاجة إلى توحيد المساعي العالمية من خلال الأموال الخاصة التي يمكن أن توسع نطاق المبادرات الحالية وتطرح آليات جديدة وابتكارية من قبيل القسائم المراعية للبيئة من دون ازدواجية الجهود.

وبعد سلسلة من الاجتماعات بشأن الأنشطة العملية فرغنا من التحضيرات للاستعراض الشامل لسياسات الجمعية المتعلقة بالأنشطة العملية من أجل تطوير منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تم إيلاء اعتبار للمسائل التالية، من بين مسائل أخرى: تقييم تمويل منظومة الأمم المتحدة؛ وضع صكوك أفضل لتحسين التماسك؛ وتعزيز نظام المنسق المقيم؛ وتعزيز كفاءة الأنشطة المتعلقة بالأعمال التجارية. وقد أدى ذلك إلى وضع أساس تحليلي متين يمكن أن تركز عليه الجهود الرامية إلى ضمان مواصلة عمل الجمعية خلال الدورة الحالية بأفضل طريقة موضوعية ممكنة.

إن سلسلة الاجتماعات التي انعقدت بشأن المسائل الإنسانية، كما فعلت في الأعوام السابقة، ركزت على أعقد حالات الطوارئ التي تحدث في العالم وعلى الحلول اللازمة للتخفيف من حدة الأزمات في المستقبل. وكما نتذكر جميعا فإن سلسلة الاجتماع التي انعقدت هذا العام كانت بارزة بسبب تشديدها على الانتقال من المساعدة إلى التنمية، ولا سيما في التصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل. وقد استرعى العديد من المشاركين الاهتمام إلى الإبقاء على

والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

نود أن نشكر نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على عرضه تقرير المجلس (A/67/3). ونود أيضا أن نقر مع الامتنان بالدعم الذي قدمته الأمانة العامة إلى المجلس هذا العام. يشيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بعمل المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير ويسلم بالقيادة المتزمنة لرئيسه، السيد ميلوس كوتيريتش ممثل سلوفاكيا وبالمكتب.

وفي الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة سننخرط بنشاط في استعراض القرار ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذلك الصدد، سيركز هذا البيان على ثلاث نقاط. أولا، إن الاتحاد الأوروبي منخرط في التقدم في تنشيط أعمال المجلس. على سبيل المثال، أصبح منتدى التعاون الإنمائي والاستعراض الوزاري السنوي عنصريين هامين في الدورة الموضوعية للمجلس. ثانيا، وبينما نحتاج بصورة رئيسية إلى البناء على ذلك التقدم، ثمة نافذة للتحسين في العديد من المجالات لجعل المجلس أكثر فعالية وكفاءة في أساليب عمله. ثالثا، إن أهمية المجلس تتوقف في نهاية المطاف على استعدادنا لجعله فعالا.

يقر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالتحضيرات الشاملة التي تم الاضطلاع بها من أجل الدورة الموضوعية للمجلس، بما في ذلك من خلال تنظيم أحداث من قبيل الاجتماع المشترك مع لجنة بناء السلام والحوار مع ممثلي الشباب بشأن الوظائف الذي انعقد خلال هذا العام. ونرحب بنفس القدر بالعمل في مجال توفير العمالة، وهو عمل قام به المجلس في دورته الحالية. ونقدر الدور الذي يقوم به المجلس في تعزيز الحوار والمساعدة على طرح آراء متجانسة ورؤية سياسة متماسكة بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة وخاصة مساهمة منتدى التعاون الإنمائي في تعزيز برنامج التنمية الواسع بعد

وقد شدد مجددا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة على ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المرتبطة فيها. وقد اعترف المؤتمر أيضا - وأعتقد أن ذلك على جانب كبير من الأهمية - بأن المجلس قد قدم مساهمة حاسمة في دمج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة. وكما قلتم يا سيدي، فلا بد للجمعية العامة من أن تقوم بمتابعة ذلك أيضا.

إن تحديد الولاية وتعزيزها يقتضيان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناء قدراته لكي يدمج بنجاح البرامج الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ويعمل على التثام جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. لذلك، طلب من الأمين العام - ومن خلاله الدول الأعضاء، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة - تقديم مقترحات بشأن تعضيد، ولا سيما أساليب عمله.

أخيرا، أود أن أذكر بأن مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي يرحب بالتعاون الثابت من جانب الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى المرتبطة في إطار منظومة الأمم المتحدة التي تؤيد عمليات الإصلاح هذه. وأنه إذ يتوق إلى تلقي مقترحات محددة، قد أكد مرارا وتكرارا استعداده للقيام فورا بجهود كبيرة من أجل إصلاح شامل وبناء المستقبل الذي نريده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بفيليا زاميتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. كذلك تؤيد هذا الإعلان كل من البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود وصربيا، وبلدان عملية الاستقرار

أهم سماته الأساسية، الأمر الذي ينبغي لنا التعويل عليه. ويتعين على المجلس أن يكون انعكاسا للواقع خارج قاعات الأمم المتحدة. ولا شك أن زيادة تعزيز التفاعل بين المجلس وجميع أصحاب المصلحة سيؤدي إلى تحسين التصور العام - ليس لتلك الهيئة فحسب - بل بالنسبة للأمم المتحدة برمتها، فضلا عن زيادة قدرتها على الاضطلاع بدور هام في الشؤون العالمية. ويتسم تنفيذ التنمية المستدامة بكونه ممارسة لأصحاب المصلحة المتعددين، وينبغي للمجلس أن يعكسها على نحو أفضل أيضا في أساليب عمله.

وفي نهاية المطاف، وإذ نسعى لاستعراض تنفيذ الأحكام ذات الصلة بتنشيط المجلس، فإننا على إيمان راسخ بأن المجلس سيكون قويا وفعالا على النحو الذي نتوخاه له. وكما ذكر أحد المشاركين خلال الاجتماع الوزاري الخاص للمجلس المعقود في أيلول/سبتمبر سيكون لنا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي نستحقه. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد للمشاركة بنشاط، جنبا إلى جنب مع جميع شركائنا، في التفكير في كيفية زيادة فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحسينها.

السيد بيساريفيتش (بيلاروس) تكلم بالروسية: نشكركم، السيد الرئيس، على ملاحظتكم الاستهلاكية، ونشكر نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على عرضه الشامل لتقرير المجلس (A/67/3).

وتثني بيلاروس على أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتنوّه بالنهج المتكررة في عمله. ولا يزال المجلس بوصفه المحفل الرئيسي لتقرير السياسات على الصعيد العالمي بغية وضع استراتيجيات العمل الجماعي في مجال التنمية العالمية. وقد كرر منتدى التعاون الإنمائي تأكيد تلك الحقيقة. والأمر الذي جعل ذلك الحدث ممكنا، إجراء تحليل للاتجاهات الحالية

عام ٢٠١٥، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بفعالية التنمية، والمساءلة المشتركة والشراسة الموجهة نحو التنمية.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هام وفي بعض المجالات فإنه المقر المؤسسي الجوهرى لمناقشتنا ومداولاتنا. إذ أنه يوفر لنا آلية مجدية للرقابة والتنسيق لعمل الأمم المتحدة الحيوي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك أنشطته العملية من أجل التنمية. ولدى المجلس أيضا ولاية قوية للمساهمة في تحسين التماسك والتنسيق والتكامل المتوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والمنظور الطويل الأجل المتعلق برسم السياسات. وينبغي لنا أن نلتزم جماعيا بمتابعة هذه الجهود بمرور الزمن.

ومهما يكن من أمر، يوجد دائما مجال للتحسن. وبوسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يبني على قدرته على عقد الاجتماعات على الصعيد الدولي بشأن التحديات العالمية والاتجاهات والقضايا الناشئة.

والمجلس في وضع فريد بوصفه الهيئة الرئيسية للتنسيق على نطاق المنظومة برمتها، والمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالات الأخرى ذات الصلة. وينبغي للمجلس أن يسعى جاهدا لضمان تحسين التماسك في الطريقة التي تمكّن نظام الهيئات الفرعية وصناديقها وبرامجها من الاستجابة للولايات المنيثقة عن تلك النتائج. وينبغي أن يكفل ذلك النظام أيضا رؤية سياسات متماسكة لمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على نطاق أوسع، بما يمكنه من الإسهام في تحقيق التقارب والتنسيق وتجنب التداخل والازدواجية في العمليات.

وعلاوة على ذلك، فإن طابع تعدد أصحاب المصلحة الذي يتسم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي يشكل أحد

لإجراء استعراض كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة مع رؤساء اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطة البرنامج، فضلاً عن الحوار بشأن الأحداث الجانبية التي تتناول المسائل التي تهم الدول الأعضاء.

وقد أعطى عقد المناسبات المواضيعية بشأن البلدان ذات الدخل المتوسط، وتقديم المساعدة إلى الشباب الموهوبين، زخماً إضافياً لمناقشة أشكال وآفاق التعاون في تلك المجالات بين الأعضاء والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ونؤيد استمرار ممارسة عقد اجتماعات رفيعة المستوى للمجلس عبر توجيه الدعوة إلى قادة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية إلى المشاركة في مناقشة المشاكل الأكثر إلحاحاً في مجال الاقتصاد والمالية العالميين. وعليه، فإننا نتوقع أن تهدف تلك المناقشات، التي تجري في سياق زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي على نطاق عالمي، إلى بلورة خطوات عملية لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ونتطلع إلى مقترحات الأمين العام بشأن تعزيز المجلس وتحسين أساليب عمله على أساس وجهات نظر أعضائه.

وندعو جميع الدول الأعضاء المهتمة في الأمم المتحدة إلى المساهمة في تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فلا يمكننا أن نسمح بأن يتحول إصلاح المجلس إلى عملية تحديد لا نهاية لها، ولن تكون معلقة فحسب، بل لا يمكن وصولها إلى اختتام ناجح أبداً. ولا تدع حقائق اليوم أي مجال لتجربة كهذه. فنحن جميعاً بحاجة إلى مجلس اقتصادي واجتماعي قوي الآن.

السيدة برينس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تقدر الولايات المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره منصة لتبادل الأفكار والتعلم من تجارب البعض على الصعيد الوطني، وشحث تفكيرنا الجماعي فيما يتعلق بخطة التنمية العالمية للجيل المقبل. لقد ظل تعزيز

في مجال التعاون الدولي في سياق نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

نحن نعتبر المجلس منسقاً للتنفيذ العملي لمقررات مؤتمر ريو من أجل التوصل إلى التحول العالمي نحو التنمية المستدامة. ويجب علينا ألا نسمح بإهدار توافق الآراء الذي تحقق في البرازيل بتغليب الحجاج التي لا نهاية لها بشأن المسائل الإجرائية. وإن حدث ذلك فإن من شأنه أن يؤخر من حيث المبدأ إجراء مناقشة موضوعية من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمسائل الإشكالية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نهاية المطاف.

ومن رأينا أن جهود المجلس في مجال تنسيق الاقتصاد الكلي تسعى إلى ضمان نمو مستدام ومتوازن للاقتصاد العالمي. ويجب أن يتصرف المجلس لكفالة الامتثال التام لمبادئ التجارة الحرة والعادلة، التي تحول دون استخدام مختلف التدابير الحماية وفرض جزاءات اقتصادية أحادية الجانب. وعلاوة على ذلك، يجب على المجلس العمل على ضمان ألا يؤدي تنفيذ مفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر إلى تفاقم الفجوة الإنمائية القائمة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، أو يسفر عن تعزيز اعتماد البلدان النامية على الدول المتقدمة النمو من الناحية التكنولوجية، أو يحد من قدرة البلدان على اتخاذ خياراتها الوطنية فيما يتعلق بالاستراتيجيات الأكثر فعالية لتحقيق التنمية المستدامة، أو إنشاء خطوط تقسيم أو حواجز جديدة.

لقد كررت أعمال دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠١٢ التأكيد على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء فيما يتعلق بمواصلة الاعتماد على آليات الأمم المتحدة بغية التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الملحة. ونرحب بأشكال العمل الجديدة التي تم الاضطلاع بها أثناء الدورة. ونلاحظ على وجه التحديد، الحوار بين الدول الأعضاء مع إدارة الصناديق والبرامج التشغيلية الأولية بشأن مسألة الإعداد

ولدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أدوات أساسية، وينبغي أن يكون محفلا محوريا للنظر في تلك المسائل. وتمكّنه سعته المواضيعية على نطاق واسع، فضلا عن مسؤوليته إزاء التداول والتنسيق والإشراف عليهما، محفلا هاما لنهج جديد يركز على التقارب وتحقيق النتائج والقيمة المضافة. وعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء مسألة رئيسية، من قبيل دور المرأة والتنمية الريفية المستدامة، بوصفها موضوعا مشتركا بين جميع أجزاء نظام المجلس، من اجتماعات مؤسسات بريتون وودز التي تعقد في موسم الربيع، إلى لجنة وضع المرأة، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

ونحن نعلم أنه يجب علينا أن نتعاون بطرق جديدة تشمل الهيكل الحالي للتنمية وتتخطى الحواجز المؤسسية. ويتضمن ذلك إقامة شراكات مع القطاع الخاص والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى والمنظمات غير الحكومية، وكذلك المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية.

وعموما، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية وهيئاته الفرعية الأخرى توفير منتدى عملي لمناقشة السياسات ودعمها على نحو متكامل. ويتطلب ذلك تعزيز أساليب العمل ووضع جدول الأعمال بطريقة أكثر تجاوبا والالتزام بالابتكار المستمر. ويمكن للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي تم الاتفاق عليه في ريو أن يستفيد أيضا من مكان قوة منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعموما، نحن بحاجة إلى تحديث الترتيبات المؤسسية لتصبح مركزة وجادة وذات مصداقية ومتجاوبة مع المواطنين والقادة على السواء. ويتعين علينا في المقام الأول تحقيق نتائج للناس في أنحاء العالم والذين يطالبون بها عن حق.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تود أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرها لمنح جائزة الأمم المتحدة للسكان في وقت سابق من هذا العام للداعية الرائدة في مجال الصحة

المجلس بندا مدرجا في جدول أعمالنا المشتركة منذ وقت طويل. وشرعنا خلال الفترة التي سبقت مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في إجراء محادثات جديدة بشأن مؤسساتنا المتعددة الأطراف، وأفضل السبل التي تمكّنها من التكيف لمواجهة التحديات والفرص المتاحة أمامنا بوصفنا مجتمعا عالميا.

فمشهد التنمية العالمية يشهد الآن تغيرات كبيرة. وتتعايش دوافع تكوين الثروة الجديدة مع المعوقات المزمّنة أمام تحقيق الازدهار. وسيبلغ عدد سكان العالم بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٨,٣ بلايين نسمة وسيكون لهم حق في التوقعات المتزايدة لمستقبلهم، فضلا عن زيادة طلبهم على موارد عالمنا. ويتعايش أيضا النمو الديمغرافي وسط السكان الشباب، جنبا إلى جنب مع زيادة عمر السكان في معظم البلدان. وتتسارع أيضا وتيرة التحضر، في حين تواصل التكنولوجيات الجديدة خلق فرص الابتكار والعمل.

ويتعين على هيكلنا الدولي للتنمية أن يواكب تلك التغيرات. وهو بحاجة إلى أن يصبح أكثر استجابة إلى ديناميات التنمية في القرن الحادي والعشرين، وإلى دوافع قرارات التنمية والنتائج ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق تعبئة واستهداف أفضل الخبرات المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى الموارد والقدرات القائمة. ويحتاج ذلك الهيكل إلى استكشاف السبل التي تمكّنه من التوفيق بين سلطات منظومة الأمم المتحدة المتنوعة وحوافز أكبر لضمان تماسكها. ويحتاج ذلك الهيكل الإنمائي أيضا إلى تجديد الالتزام بصنع القرارات القائمة على الأدلة، فضلا عن الرصد والتقييم بطريقة تستجيب إلى النتائج التي نسعى إلى تحقيقها. وعلاوة على ذلك، يحتاج الهيكل أيضا في نهاية المطاف، إلى درجة من المرونة، خاصة وأننا لا نزال في بداية مداولاتنا بشأن وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن نشعر ببعض الارتياح لأننا حققنا بشكل جماعي تقدما على صعيد القضاء على الفقر وتوفير التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين وفي مجال الصرف الصحي. غير أننا عندما نتبصر، سنجد أن سجلنا في ما يتعلق بالوفيات النفاسية ووفيات الرضع وسوء التغذية لا يزال مسألة تثير قلقا عميقا ودائما.

وسيكون لدينا في القرن الحادي والعشرين كوكب أكثر اكتظاظا بالسكان من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. ولكن هل نفعل ما يكفي لاستغلال هذا العائد الديموغرافي؟ وفي الهند، نحن نسير على طريق النمو الشامل للجميع لتحقيق القضاء على الفقر. وقد خفضنا في الواقع أعداد الفقراء بدرجة كبيرة مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، ولكننا مازلنا نواجه التحدي المتمثل في أن أكثر من ٣٠٠ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، أي بمبلغ ١,٢٥ دولار يوميا. وهذا العدد، ٣٠٠ مليون شخص، يعادل تقريبا تعداد سكان الولايات المتحدة، وهو ما ينبغي أن يؤكد على ضخامة الأزمة والالتزام الأخلاقي الذي لا يزال يواجهنا.

وفي مجال التعليم الابتدائي، حققت الهند نسبة قيد في المدارس بلغت ١٠٠ في المائة تقريبا. ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى قانون الحق في التعليم، الذي يجعل الالتحاق بالمدارس لمدة ثماني سنوات حقا قانونيا يجب أن تكفله الدولة الهندية لجميع المواطنين. ويتمثل التحدي الآن في التركيز على نوعية التعلم في مدارسنا وعلى مواصلة تضيق الفجوة القائمة بين الجنسين في التعليم الثانوي والابتدائي. وخلال العقد الماضي، تجاوز عدد الملمين بالقراءة والكتابة من الإناث عدد الذكور للمرة الأولى في تاريخنا، وهو إنجاز نفخر به عن حق.

غير أن الهند تدرك أن ثمة فجوات لا يزال من الواجب معالجتها في مجالي الصحة والتنمية الاجتماعية. ويظل التزامنا بالتصدي لوفيات الرضع والوفيات النفاسية وزيادة تمكين المرأة

الإنجابية، السيدة أدريان جيرمان. فالسيدة جيرمان تقوم بدور طليعي في مجال حقوق المرأة وتنظيم الأسرة منذ السبعينيات من القرن الماضي. وقد كانت عضوا في وفدي الولايات المتحدة اللذين شاركوا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤، وشغلت في السنوات الأخيرة منصب مستشارة من المجتمع المدني لوفد الولايات المتحدة لدى لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية. وهي معروفة جيدا لبعثتنا وغيرها من البعثات في نيويورك، ويسرنا أنه تم الاعتراف بإسهامات هذه الشخصية الأمريكية البارزة في هذا المجال الهام بمنحها هذه الجائزة.

السيد أوبراين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة. وأحمل التحية من الهند. ونحن نحتفل حاليا بأكبر مهرجان سنوي في البنغال، الولاية الهندية التي أعيش فيها. وبالنيابة عن شعب الهند وشعب البنغال، أود أن أتمنى للجميع هنا في القاعة السعادة والرخاء بمناسبة مهرجان دورغا بوجا.

في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في حزيران/يونيه من هذا العام، قدم المجتمع العالمي وعدا رسميا ببناء مستقبل يكون حقا وفعلا - وليس عبارات مبتذلة فحسب - ملكا للجميع، ملكا لكل واحد منا ولكل طفل على ظهر أمنا الأرض. ولقد كان وعدا للمهمشين بتوفير حياة كريمة، حياة مفعمة بالأمل. وكان تعهدا بمحاربة الفقر باعتباره أكبر تحد على الصعيد العالمي.

وقبل ثلاث سنوات فقط من الوصول إلى خط النهاية للأهداف الإنمائية للألفية، أين نقف؟ لا تزال المهمة الملقة على عاتقنا مهمة شاقة. فأكثر من بليون شخص في البلدان النامية ما زالوا يعيشون في فقر مدقع وجوع ويأس شديد. ولكن يجب علينا أن نفعل ما هو أكثر من ذلك بكثير. وبخصوص

هي عوامل تضعف المكاسب الإنمائية التي تحققت في البلدان النامية. ولذلك، من المهم للغاية أن نكون قادرين، بوصفنا مجتمعاً عالمياً، على إعادة الاقتصاد العالمي إلى مساره. ولا يمكن أن يكون هناك ما هو أكثر فائدة من ذلك، فيما نبذل قصارى جهدنا لتوفير مزيد من الموارد لأهدافنا الإنمائية وزيادة التركيز عليها.

كما يجب علينا أن نضاعف جهودنا للضغط من أجل إحراز تقدم عاجل في جولة الدوحة للتنمية. ومن يدعون أن المزيد من التجارة وليس المعونة هو الرد على فجوات التنمية في عصرنا يتعين عليهم ترجمة كلماتهم إلى أفعال.

أولاً يمكن للشعارات وحدها أن تفعل ذلك. بل يتحتم بنفس الدرجة صياغة نتيجة شاملة ومتوازنة للمفاوضات بشأن تغير المناخ، استناداً إلى مبادئ المسؤولية المشتركة ولكن المتبينة والإنصاف.

ويجب أن يسهم التعاون بين بلدان الجنوب أيضاً في ذلك، ويجب أن يُسمح له بالنمو داخل الفضاء الخاص به والنظم الإيكولوجية الخاصة به وفقاً لمبادئه الخاصة. فلا يمكن، ولا يجب، أن يكون بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب. ذلك أن العمليتين متكاملتان، وكمجتمع دولي، يتعين علينا أن نتجنب الاقتصاد حصرياً على هذا الخيار أو ذاك.

ومن المسائل ذات الأهمية الحاسمة للتنمية المستدامة اليوم الافتقار إلى الحوكمة العالمية. وما لم تعالج مسألة الحوكمة العالمية، لا يمكننا أن نعيد هيكلة مجتمع الدول في القرن الحادي والعشرين ليكون مصفوفة عادلة تخدم مصلحة الجميع. فمن الصعب على قرارات نخبة قليلة نصبت نفسها أن توفر الحلول التي نسعى من أجلها الأغلبية. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن يتاح للبلدان النامية صوت ومشاركة في هياكل صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية، وخاصة مؤسسات بريتون وودز.

التزاماً مطلقاً لا يتزعزع. وهو يمثل، في الواقع، جزءاً من تقاليد بناء الدولة التي تنمى بها. وكما كتب ايشوار شاندرافيدياساغار، وهو أحد أبرز مفكري القرن التاسع عشر في البنغال ومن رواد الهند الحديثة ومن المدافعين عن الحقوق الجنسية وتحرير المرأة وتعليم الفتيات:

”يا لتعاسة بلد يتصف رجاله بالغلظة والبعد عن الدين وعدم التمييز بين الخير والشر ولا يعبأون فيه بالعدل والإنصاف، والذي يكون فيه الشغل الشاغل للدين هو اتباع الطقوس، وينبغي ألا تلد نساؤه البنات!“.

وقد تنبأت تلك الفلسفة، التي شرحها فيدياساغار في خمسينيات القرن التاسع عشر، أي قبل ١٥٠ عاماً، باستنارة الأهداف الإنمائية للألفية. والأهداف الإنمائية للألفية تمثل الفصل الأعز من فصول تعددية الأطراف. وفي مؤتمر ريو+٢٠، ناقشنا تقريباً جميع جوانب المساعي البشرية وخرجنا بخطة عمل للتنمية المستدامة تجمع عن حق بين النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية.

وبينما نجلس لصياغة أهداف التنمية المستدامة، يجب أن نفعل ذلك ونحن ندرك بوضوح أنها ستشكل جوهر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يشكل التصدي للتحديات المتصلة بالفقر والغذاء وقضايا الطاقة وكسب الرزق أولويتنا. وقد خرجنا بدروس قيمة من إطار الأهداف الإنمائية للألفية بشأن ما يصلح وما لا يصلح. وليست هناك قيمة تذكر لمحاولة إعادة اختراع العجلة. وإطار الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يتكرر في المجموعة الجديدة من الأهداف.

والتزاماً بالأهداف الإنمائية للألفية وبريو+٢٠ لا يتزعزع، ولكن لا يبدو أن الوضع الاقتصادي العالمي في صالحنا. فبناطو النمو وارتفاع معدل التضخم - لا سيما تضخم أسعار الغذاء - وعبء الديون المتصاعدة وارتفاع معدل بطالة الشباب

وبجهودنا التعاونية وإرادتنا الجماعية، يمكننا أن نفعل ذلك. يمكننا أن نصوغ عالماً أفضل لأنفسنا، وإراثاً لأطفالنا وللأجيال المقبلة. وبالعامل المتعدد الأطراف، من خلال مؤسسات ووكالات مثل الأمم المتحدة، فإننا نمثل الأمل للملايين في جميع أنحاء العالم. وهو أمل لا يلتبس سوى الوفاء بالضروريات الأساسية للحياة فقط. وهذا أمل لا يمكننا أن نخذلهم فيه.

وكما عبر شاعر البنغالية العظيم رابندرانات طاغور، أول آسيوي يفوز بجائزة نوبل للأدب، عن ذلك في بلاغة: "كنت أنام وأحلم أن الحياة هي الفرح. ثم استيقظت ورأيت أن الحياة هي الخدمة. فعملت وماذا اكتشفت، أن الخدمة هي الفرح." فلنستيقظ، كمجتمع عالمي، لننعم بالخدمة وننعم بالفرح.

السيد العتيبي (الكويت): يطيب لوفد بلدي المشاركة في أحد أبرز البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمتضمن "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" (A/67/3). ولا يفوتني في البداية أن أشيد بما تضمنه التقرير من مساهمات فاعلة وأنشطة متميزة قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي طوال الدورة الماضية.

إن ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من أزمة مالية خانقة لا تزال تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، وما تشير إليه المعطيات من تزايد في نسب البطالة والفقر المدقع، وغيرها من القضايا التي تعيق كثيراً من البلدان النامية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كل تلك التحديات تجعلنا أكثر تمسكاً من أي وقت مضى بدعم عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير آلياته، وتحسين كفاءته باعتباره الجهاز الدولي الأعلى المعني بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم رفاهية الشعوب والارتقاء بمستوياتها المعيشية، وما للمجلس من دور رئيسي في تعزيز التنمية المستدامة. ونود في هذا الصدد

وهنا في الأمم المتحدة، من المهم للغاية أن نتحرك على وجه السرعة بشأن إصلاح مجلس الأمن من خلال زيادة عدده في كلتا الفتتين، الدائمة وغير الدائمة، وتنشيط الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وما زالت اتفاقية التنوع البيولوجي، التي تمخض عنها مؤتمر قمة الأرض، اتفاقاً عالمياً رئيسياً فيما يتعلق بالتنمية. وقد اختتمنا بنجاح في الهند في الأسبوع الماضي المؤتمر الحادي عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ونأمل أن تساعدنا نتائجه على تحقيق التزاماتنا الجماعية. وأود أن أشكر جميع المشاركين على دعمهم في إنجاح هذا المؤتمر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو).

وفي البلدان النامية، يشكل إطعام سكاننا وتوفير القوات لهم تحدياً علينا التعامل معه في كل يوم. ويحدونا الأمل في أن يساعدنا ما لدينا من موارد التنوع البيولوجي وما نبذل من جهود الحفظ على إيجاد حلول جديدة لقضايا الأمن الغذائي وسبل العيش.

ويطلق علماء الفضاء على أرضنا اسم الفتاة الأسطورية "جولديلوكس" ويعني الآن "الكوكب المعتدل" - فلا هو حار أكثر من اللازم، ولا هو شديد البرودة، بل هو مناسب تماماً للحياة. والواقع، تمثيلاً مع تلك الاستعارة، أن تطور البشرية وإنجازاتها الهائلة على مدى آلاف السنين لم تكن أقل من أسطورة - أو معجزة حقيقية. وصحيح أننا نواجه العديد من التحديات، ولكن بالنظر إلى ما حققناه، وبالنظر إلى الأمراض والآفات التي دحرناها، وبالنظر إلى الكوارث والمصائب التي تعلمنا كيف نحمي أنفسنا منها، فإنه لم يبق أماناً، بصراحة، سوى الشوط الأخير الذي نقطعه.

كما استمرت دولة الكويت في إطلاق المبادرات الداعية لإنشاء صناديق متخصصة تغطي أماكن مختلفة في العالم وتعالج قضايا بيئية واقتصادية وتعليمية وصحية وتنموية، كما تساهم في حل قضايا البطالة والأمن الغذائي، وغيرها من التحديات التي تواجهها شعوب الدول النامية، وكان آخرها إطلاق حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لمبادرة خلال القمة الأولى لمؤتمر حوار التعاون الآسيوي، التي استضافتها دولة الكويت خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ من شهر تشرين الأول/أكتوبر الحالي، لإنشاء صندوق بقيمة ٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يهدف إلى تمويل المشاريع الإنمائية في الدول الآسيوية غير العربية، وإعلان سموه عن مساهمة دولة الكويت في هذا الصندوق بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمساهمة في تحقيق الدول الآسيوية الأقل نمواً للأهداف الإنمائية للألفية.

كما أعلن الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في ذات المؤتمر عن استعداد دولة الكويت للانضمام إلى مجموعة البنك الآسيوي للتنمية، وذلك حرصاً من دولة الكويت على مزيد من التعاون مع الدول الآسيوية.

وتولي دولة الكويت أهمية خاصة لأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلتزم التزاماً كاملاً بما يصدر عنه أو عن لجانه الفرعية من قرارات وسياسات لتنسيق وتعزيز التعاون الاقتصادي بهدف دفع عجلة التنمية وصولاً للأهداف التي نرجو جميعاً بلوغها، وأبرزها القضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض الخطيرة والمعدية، وتحقيق التنمية المستدامة. كما لم تدخر دولة الكويت جهداً في دعم ومساندة عمل المؤسسات الدولية والإقليمية العاملة في مجال التنمية لتمكينها من القيام بمهامها، وذلك عن طريق تقديم جميع أنواع الدعم والمساعدة لمواصلة مساعيها الرامية إلى مساعدة الدول النامية والدول الأقل نمواً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أن أؤكد على أهمية تعزيز الشراكة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين غيره من الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، لولا سيما الجمعية العامة.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي في المرحلة الراهنة مسؤولية كبيرة عن مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة ترجمة النتائج التي أسفر عنها مؤتمر ريو+٢٠ إلى واقع ملموس، وبخاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والبيئة، وظاهرة تغير المناخ، ودمج الرؤى الاقتصادية بما يحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - يتطلب أن تتبنى دولنا سياسات وطنية شاملة تهدف إلى خلق الأجواء المناسبة لدعم تلك الركائز، وسن التشريعات اللازمة لتفعيلها، مما يساهم في استثمار ما تتمتع به دولنا من قدرات وبما يمكننا من خلق تعاون اقتصادي دولي مشترك، قادر على مواجهة ما نعاصره من تحديات.

وقد دأبت دولة الكويت، انطلاقاً من إيمانها الراسخ بمفهوم المشاركة الدولية، على دعم التنمية ومساعدتها في التغلب على ما تواجهه من عقبات ومصاعب، وذلك من خلال تمويل المشاريع التنموية والاقتصادية لتلك الدول، والنهوض باقتصادياتها.

وتكريساً للنهج الواضح لسياسة دولة الكويت الخارجية، المبنية على تعزيز وتوثيق الروابط بين الدول للوصول لنموذج أمثل من الشراكة الدولية القائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، فقد قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وطيلة خمسة عقود مضت، بتقديم المنح والمعونات الفنية والقروض الميسرة لأكثر من ١٠٠ دولة من الدول النامية وأقل البلدان نمواً لمساعدتها في تحقيق التنمية المستدامة، بإجمالي مساعدات فاقت قيمتها الـ ١٨ بليون دولار.

الفقر، الذي هو واحد من الأهداف الإنمائية للألفية - يسر في الواقع إجراء تحليل متعمق للتقدم المحرز والتحديات المتبقية في مكافحة هذا الوباء العالمي. وقد جاء ذلك في الوقت المناسب ونحن نقرب من الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع كل هذا العمل الجيد الذي جرى، لا نزال نعتقد أن هناك مجاًلاً لمزيد من التحسن في أداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكننا ويجب أن نعمل على جعل المجلس الجهاز المركزي للأمم المتحدة للتنسيق والإشراف على الأنشطة الإنمائية، كما كان يتوخى ميثاق الأمم المتحدة في الأساس، ومن ثم تعزيزه بمختلف قرارات الأمم المتحدة، لا سيما القرار ١٦/٦١. وفي هذا الصدد، إن عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) مؤخراً قد وفر قدراً كبيراً من المدخلات التي يمكن أن تساعد في تحقيق الإصلاح الضروري لذلك الجهاز.

ومؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدتها منذ التسعينات ولدت وعيا عالمياً غير عادي بضرورة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة والمنصفة. وثمة رؤية مشتركة على نطاق واسع مفادها أن التنفيذ الكامل والفعال لنتائج تلك الأحداث يمكنه أن يساهم إلى حد كبير في إحراز الهدف المنشود المتمثل في تحقيق الرخاء للجميع.

وفيما ننخرط في الاستعراض السنوي لنتائج المؤتمرات الرئيسية العالمية وتنفيذها، نحن بحاجة إلى تقييم الوضع الحالي، وتقييم مدى التقدم الذي تمكنا من تحقيقه، وتحديد ما هو مطلوب أكثر لتنفيذها تنفيذاً كاملاً. وفي حين أحرز تقدم في مجالات عدة، من الواضح أنه يبقى الكثير الذي يتعين تحقيقه. ومن المؤكد أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حازمة للمضي قدماً في جدول أعمال التنمية. وينبغي ألا تصبح أوجه عدم

ودولة الكويت، إيماناً منها بالدور الهام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقدمت بترشيحها لعضوية المجلس للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، في الانتخابات التي ستجري بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الحالي. ونأمل في الحصول على دعم ومساندة الدول الأعضاء بغية تمكيننا من استكمال جهود دولة الكويت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عبر الجهاز الدولي المسؤول عن ادماج وتنسيق الأنشطة الدولية في تلك المجالات.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى سفير المكسيك الذي عرض، بصفته نائب رئيس المجلس، تقرير المجلس (A/67/3) بالنيابة عن رئيسه. ونشيد بأعمال المجلس وقيادة السفير ميلوس كوتيريك في توجيه أعمال المجلس خلال السنة المشمولة بالتقرير.

لقد أدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مر السنين دوراً هاماً في النهوض بنهج منسق لجدول أعمال التنمية على الصعيد العالمي. فهو يسعى جاهداً لتعزيز التنفيذ المتكامل والمنسق للالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها. والوظيفتان الابتكاريان اللتان يُعهد بهما إلى تلك الهيئة - عني إجراء الاستعراض الوزاري السنوي وعقد منتدى التعاون الإنمائي مرة كل سنتين - تُعتبران مفيدتين في توفير المدخلات الموضوعية، ومن ثم الاسهام في عملية المتابعة على نحو أكثر فعالية.

ومن خلال هذه الآليات، يكون المجلس قادراً على تقييم الجهود الوطنية والدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية. ومن الممكن الآن للمجلس أن يلقي نظرة أعمق على جميع المجالات الشاملة لنتائج الأحداث العالمية الرئيسية التي تقيمها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. والتركيز الذي أبداه أحدث استعراض وزاري سنوي - القضاء على

الاعتراف به على نحو لا لبس فيه كأكبر تحد عالمي. ويجب لعملنا بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يحدث مرة كل أربع سنوات، وبشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن يركز على تلك المقتضيات. وينبغي أن نولي الأهمية الواجبة للنظر في مسائل من قبيل التعليم، والرعاية الصحية، وفرص العمل، والوصول إلى المياه ومرافق الصرف الصحي، أثناء صياغة أهداف التنمية المستدامة في الأيام المقبلة. والواقع أنه ينبغي إدراج جميع الأهداف التي لم تتم تلبيتها ضمن أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

إن تغير المناخ يؤثر تأثيراً خطيراً في كثير من البلدان، وحتى أنه يهدد وجودها. وتأثيره يقوض جهود التنمية للعديد من البلدان. ولم تتمكن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أن تكفل لنا اتخاذ إجراءات قوية وفورية في قراراتها، بما في ذلك في مجالي التكيف والتخفيف. ولقد حان الوقت لإبرام اتفاق عالمي وشامل وطموح بشأن تغير المناخ، يتماشى مع بروتوكول كيوتو ويكون انعكاساً له. وينبغي ألا يتضمن الاتفاق فحسب الأحكام المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة، ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وتقاسم الأعباء، بل وأن يتضمن أيضاً شواغل المهاجرين بسبب المناخ، ونقل التكنولوجيات الخضراء، وأحكام صندوق المناخ الأخضر، بين أمور أخرى، لأغراض التكيف والتخفيف. ويجب أن ندفع أيضاً باتجاه التنفيذ المبكر لاتفاقات كانكون.

ونحن جميعاً نعرف أن التجارة الدولية هي المحرك الهام للتنمية، وخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية التي تعتمد على الصادرات. ومما لا شك فيه أن الافتقار إلى فرص الوصول إلى الأسواق، والمعونة لصالح التجارة، وعدم وجود نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على قواعد أمور لا تزال تحرم الجميع من التكافؤ، وتؤثر على آفاق التجارة في البلدان النامية.

اليقين الاقتصادي العالمي ذريعة للتقاعس عن العمل. فللمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور هام يضطلع به في هذا الصدد.

والتحديات الاقتصادية والمالية العالمية القائمة تشكل عوائق خطيرة أمام تحقيق السلام والأمن والتنمية. فالبطالة وتقلب أسعار الأغذية والطاقة يؤديان إلى تآكل حيز سياسات البلدان النامية للنهوض بجهود التنمية الاقتصادية. وذلك يقوض القدرة المحدودة للبلدان الأشد فقراً على مواجهة الصدمات ونقاط الضعف الخارجية.

ومن الواضح الآن أن العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لن تكون قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الجدول الزمني المقرر. والعنصر الرئيسي لعدم تمكنها من تحقيق الحد الأدنى لتلك التطلعات الإنمائية هو الفجوة في تمويل التنمية. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً هاماً لتمويل التنمية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وهناك حاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية المعززة التي يمكن التنبؤ بها، بالترافق مع أولويات البلدان النامية.

وفي المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي انعقد في مونتيري، اتفق المجتمع العالمي على أن هدفنا الجماعي يتمثل في القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز التنمية المستدامة. والالتزام الذي تم التعهد به في مونتيري، وتكرر في الدوحة، يتعين الوفاء به على وجه السرعة. ويجب الوفاء في أقرب وقت ممكن بالتزام تقديم ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن المهم أن ننظر الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أنسب الطرائق لمتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، بهدف تعزيز إجراءات الأمم المتحدة وتماسكها، وتنسيقها، وتكاملها في هذا الصدد. ويجب أن يظل القضاء على الفقر الأولوية القصوى في جدول أعمال التنمية العالمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وفي ريو+٢٠، تم

وفي ظل هذه الخلفية اتخذت ماليزيا، على المستوى الوطني، سياسات استشرافية في مجال الاقتصاد الكلي من خلال خطة ماليزيا العاشرة، التي تهدف إلى تحقيق ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي على نحو مستدام وشامل ومنصف وكفالة تقدم ماليزيا على الطريق الصحيح لتصبح دولة ذات دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٢٠. وعلى الصعيد العالمي، ستواصل ماليزيا تشاطر معرفتها وخبرتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع البلدان الأخرى، لا سيما أقل البلدان نمواً، من خلال مبادرات بناء القدرات التي أحرقت من خلال برنامج التعاون التقني الماليزي ومن خلال المبادرات المماثلة الأخرى التي تجري بالتعاون مع شركاء التنمية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وتعرب ماليزيا عن امتنانها وسعادتها لاختيار اتحاد رابطات الصحة الإنجابية ماليزيا بوصفها الجهة المتلقية لجائزة الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٢ في فئة المؤسسات، تقديراً لإنجازات الاتحاد المتميزة في الدفاع عن الصحة الإنجابية والنهوض بصحة ووضع المرأة والطفل في ماليزيا. وقد اضطلع الاتحاد بدور هام في إبراز أهمية تنظيم الأسرة لا في ماليزيا فحسب بل في أجزاء أخرى من آسيا. كما أثبت وجود مستوى عال من الالتزام بتحسين حياة المجتمعات المحرومة، بما في ذلك اللاجئين والعاملون في مجال الجنس، والشباب المغايرو الهوية الجنسية والمهمشون في إصلاحات الأحداث ودور الأيتام. ونظراً لتلك الإسهامات الهائلة، فإن إقرار الأمم المتحدة بتلك الإنجازات ملائم للغاية وحسن التوقيت.

توافق ماليزيا على الوظائفيتين اللتين عهد بهما مؤتمر القمة العالمي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي - ألا وهما الاستعراض الوزاري السنوي وعقد منتدى التعاون الإنمائي كل سنتين - واللتين تهدفان إلى ضمان التنفيذ الفعال لجدول الأعمال الإنمائي. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يعمل المجلس بوصفه نظاماً وأن يواصل اعتماد مواضيع الاستعراضات في

وإذا كنا نرغب في جعل التجارة محركاً للنمو الشامل حقاً، من الضروري إعادة العمل بجولة الدوحة الانمائية المتوقفة، والوصول بها إلى النهاية في أقرب وقت ممكن. ويجب أن تواجه الجولة على نحو شامل العوامل المشوهة للتجارة، بما في ذلك الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو. وينبغي الوصول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم الجمركية والحصص، وتقديم الدعم لبناء القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً بسرعة وبصورة شاملة. ويجب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية القادرة على القيام بذلك أن توفر التسهيلات المعفاة من الرسوم الجمركية والحصص لجميع المنتجات من جميع أقل البلدان نمواً.

ويمكن - بل وينبغي - القيام بهذا حتى قبل اختتام جولة الدوحة، بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية لاتخاذ تدابير "الحصاد المبكر".

لا يمكننا المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى وجود متابعة منسقة وشاملة ومنصفة وشفافة لكل تلك الطموحات العالمية، على النحو المبين في نتائج المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للوثائق المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/67/3 و A/67/298 و A/67/82).

وقد عكست الأزمة العالمية المالية والاقتصادية الحالية مسار قدر كبير من النمو الاقتصادي العالمي المحرز وألحقت ضرراً شديداً بالتنمية التي تمس الحاجة إليها، لا سيما في البلدان النامية. وهددت تلك الأزمة القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

الإغاثية الرسمية، على النحو المتفق عليه في العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة.

ويبين استعراض الأهداف الإغاثية للألفية ٢٠١٠ أن ماليزيا حققت، أو تسير على الطريق الصحيح لتحقيق، الأهداف الإغاثية للألفية على المستوى الكلي بحلول عام ٢٠١٥. فقد انخفض في عام ٢٠٠٩، معدل الفقر في ماليزيا إلى ٣,٨ في المائة، ورفع العام الماضي، مستوى ١٤٧ ٦٣ أسرة معيشية فقيرة في إطار برنامج أزام ١ (IAZAM)، وهو برنامج أساسي للقضاء على الفقر أطلقته الحكومة الماليزية. ومن أجل تخطيط وتنفيذ ورصد برامج القضاء على الفقر، قدمت ماليزيا نظام رصد يسمى e-Kasih في تشرين الثاني/نوفمبر. ومنح نظام e-Kasih الجائزة الأولى في جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠١٢، تقديراً لإسهاماته العظيمة في القضاء على الفقر. و e-Kasih هو نظام قاعدة بيانات على المستوى الوطني لجمع البيانات عن الأسر الفقيرة في ماليزيا، ويكفل التوزيع العادل للمساعدات ويمنع التداخل بين برامج المعونة المقدمة من الوكالات الحكومية المتعددة.

وقد شجع التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإغاثية للألفية ماليزيا على مواصلة تحسين المجالات الرئيسية الأخرى للتنمية في المناطق الريفية من خلال اعتماد إجراءات سياسية فعالة. كما أنشأت الحكومة إطاراً لازماً يتألف من أربع ركائز أساسية بوصفها دافعا للتغيير. وتلك الركائز هي مجالات النتائج الرئيسية الوطنية الستة، على النحو المبين في برنامج الحكومة للتحويل، والمجالات الوطنية الاقتصادية الرئيسية الاثنا عشر لبرنامج التحويل الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية داخل النموذج الاقتصادي الجديد، وخطة ماليزيا العاشرة. وتهدف تلك الركائز لأربع، التي تؤكد على الشمولية والاستدامة، إلى دفع ماليزيا إلى الأمام لتصبح دولة ذات دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٢٠.

وقت مبكر من أجل منح وقت كاف لمختلف الجهات الفاعلة للإسهام في مداولاته.

واستشرافا للمستقبل، تعتقد ماليزيا أن المجلس ينبغي أن يستعرض دوره داخل منظومة الأمم المتحدة في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات وطرائق الجهات الفاعلة داخل المنظمة بغية الإسهام في مثل تلك المتابعة. وبغية تعزيز الاتساق والتنسيق والتكامل بين أجهزة الأمم المتحدة، ينبغي أن يواصل المجلس أيضا النظر في أنسب الطرائق لمتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة.

يقترح سريعا الموعد النهائي لتحقيق غايات الأهداف الإغاثية للألفية. ومع أن بعض التقدم قد أحرز، من المعروف أن العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لا تزال بعيدة عن تحقيق أهدافها الإغاثية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. تختلف التحديات التي نواجهها اليوم عن تلك التي كانت أمامنا قبل بضع سنوات. والمشهد العالمي الحالي، والضغط والمسائل المالية والاقتصادية والبيئية تعيق جهود البلدان الرامية إلى بلوغ الأهداف الإغاثية العالمية. وفي هذا الصدد، نحث جميع البلدان على إعادة وضع استراتيجيات وإعادة تنظيم نهجها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تعتقد ماليزيا أنه من الضروري استكمال الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع بالجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على البنية التحتية الأساسية، وأنه ينبغي إيلاء أولوية متساوية لتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وبغية تحقيق هذه الغاية، يمكن أن يواصل شركاؤنا من البلدان المتقدمة النمو تقديم المساعدة لنا في القضاء على الفقر في العالم النامي من خلال الاستمرار في الوفاء بالتزاماتهم بالمساعدة الإغاثية الرسمية. وبينما ندرك أن شركاءنا قد يواجهون صعوبات اقتصادية في الداخل، نحن واثقون من أن تلك الصعوبات لن تمنعهم من الوفاء بالتزاماتهم بالمساعدة

بوصفه منتدى رئيسياً للأمم المتحدة لصياغة نهج جماعية تسهم في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة.

وإننا نرحب بعقد الاجتماع الوزاري الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيلول/سبتمبر بشأن مسألة تعزيز النظام المتعدد الأطراف من أجل التنمية المستدامة. وقد أرسيت خلاصة تلك المناقشة أساساً ثابتاً لعقد جولة ثانية من المشاورات بشأن استعراض التقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

وفي رأينا أن المهمة الرئيسية لذلك الاستعراض هي تحديد دور المجلس في التفاوض وتنفيذ الأولويات الجديدة لجدول الأعمال الاقتصادي الاجتماعي بعد عام ٢٠١٥، وفي البنية العالمية الناشئة للتعاون الإنمائي الدولي. وإننا نتطلع أيضاً إلى مناقشات معمقة لسبل تحسين جدول أعمال الدورة الموضوعية للمجلس وبرنامج عمله كجزء من الاستعراض.

ويجب أن يستند المزيد من العمل إلى إصلاح القطاع الاجتماعي الاقتصادي للأمم المتحدة إلى نتائج مؤتمرها للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق). ونعتقد أن إنشاء منتدى رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من عملية دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية.

وبالإجمال، نُشيد بنتيجة الدورة الموضوعية للمجلس هذا العام، بما يشمل الاستعراض الوزاري السنوي بشأن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومنتدى التعاون الإنمائي. وننوّه بالعمل المفيد المتعلق بتنسيق أجزاء من الأنشطة التنفيذية والشؤون الإنسانية من الدورة. ومن الواضح أن ذلك يؤكد مجدداً الدور الهام للمجلس في ضمان الاتساق على نطاق المنظومة والتنفيذ الفعال اللازم للأولويات بشأن البرامج الاجتماعية والاقتصادية العالمية.

وإذ لا يفصلنا عن الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سوى أقل من ثلاث سنوات، تود ماليزيا أن تؤكد من جديد التزامها بالانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في تحقيق المزيد من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ والإسهام بهمة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك تشكيل أهداف التنمية المستدامة. في هذا الصدد، يسرنا أن ننوه بأن ماليزيا أصبحت شريكا دوليا نشطا للتنمية على نحو متزايد، وستواصل تقاسم معرفتها وخبرتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع البلدان النامية الأخرى. وبوصف ماليزيا طرفاً فاعلاً في التعاون بين بلدان الجنوب، عرضت ماليزيا خبرتها في مجالي بناء القدرات وتنمية رأس المال البشري على البلدان النامية الصديقة، وذلك أساساً من خلال برنامج التعاون التقني الماليزي. فمُنذ إطلاق البرنامج في عام ١٩٨٠، استفاد أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مشارك من ١٤٠ بلداً.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على التزام ماليزيا بتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة عن طريق اتباع إطار للسياسات الإنمائية يركز على زيادة معدلات النمو من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة وشاملة ومنصفة، مسترشدة بمبادئ التنمية المستدامة وأهدافها.

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر السفير دي ألبا، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على عرض تقرير المجلس (A/67/3)، وأن أعرب عن امتناني إلى الأمانة العامة لدعمها أعمال المجلس هذا العام.

وقد دعا الوفد الروسي باستمرار إلى تعزيز الدور التنسيقي للمجلس داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ننظر إلى المجلس

وينبغي أن تكون إحدى أولويات المجلس مواصلة توسيع التعاون المفيد المتبادل بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بغية تنفيذ البرنامج الإنمائي الدولي بفعالية.

والاتحاد الروسي متأهب للتعاون البناء مع جميع الشركاء لتحقيق المزيد من الدعم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، استناداً إلى دور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية.

السيدة مَرْتِينِيك (الأرجنتينية) (تكلّمت بالإسبانية): تودّ الأرجنتين أن تشكر السفير دي ألبا على عرض التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/67/3).

ويتعيّن على الأمم المتحدة أن تؤدّي دوراً مركزياً في الحوكمة العالمية، بحيث يمكن للمجتمع الدولي أن يستجيب استجابة كافية للتحديات العالمية العديدة والمتزايدة. وبمعزل عن إلحاح المواضيع التي يعالجها مجلس الأمن، والتي تعني أنّ مقرّراته تبدو دائماً حسّاسة وتتصدّر صفحات الصحافة، فإنّ التحديات اليومية المتعلّقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يواجهها معظم سكّان العالم مُلحّة بالقدر نفسه أو أكثر إلحاحاً. فهذا مجال لا ترتقي فيه الأمم المتحدة إلى مستوى التحدي الراهن. وقد أصبح ذلك واضحاً بشكل متزايد منذ نهاية الحرب الباردة.

وبموجب الميثاق، فإنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصفته جهازاً رئيسياً تابعاً للأمم المتحدة، لديه دور بارز في التعامل مع التحديات الراهنة، مثل تعزيز نظام اقتصادي دولي شفاف وعادل وغير تمييزي، يُفضي إلى التنمية والاندماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي، ولا سيّما في البلدان النامية.

والحقيقة الراهنة هي أنّ المجلس غير قادر على مواكبة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الحالية. ويتعيّن علينا إيجاد وسيلة لجعله أكثر فعالية، بحيث يمكنه المساهمة بشكل حاسم

وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦، استُخدم برنامج الأمم المتحدة لمناقشة شاملة تحت عنوان "جميع جوانب العمالة". وحُدّدت المبادئ التوجيهية السياسية لأعمال الأمم المتحدة في هذا المجال. وبدون تخطّي الدور الريادي لمنظمة العمل الدولية وصلاحياتها، استطاع المجلس تقديم آخر المعلومات الهامّة بشأن مسائل العمل اللائق على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وقد أصبح الإعلان الوزاري المستند إلى نتائج الاستعراض أساساً معيارياً ثابتاً لتعزيز أعمال هيكل الأمم المتحدة وهيئاتها وتدعيم اتّساقها وتنسيقها. ويجب أن تسعى المقرّرات في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المزيد من تعزيز التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف والتنفيذ الفعّال لمفهوم العمل اللائق.

وستؤخذ في الحسبان عندئذ مساهمات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التحضير للمؤتمر الرفيع المستوى الدولي المعني بالعمل اللائق، المقرّر عقده في موسكو في كانون الأول/ديسمبر. وأثناء الدورة، قدّم الممثل الروسي عرضاً طوعياً وطنياً جسّد الاستراتيجية الوطنية والتدابير العملية التي اتّخذها بلدي لتعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والعادل، ولتحسين الرفاه الاجتماعي للسكان وضمان المزيد من التقدّم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

واسمحوا لي أن أعرب مجدداً عن امتناني للوفود على مشاركتها النشيطة والبناءة في مناقشة التقرير. وفي عام ٢٠١٢، أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تأكيد دوره الرئيسي في عملية المتابعة الحكومية الدولية لمختلف المؤتمرات الدولية المعنية بتمويل التنمية. وإننا نرحّب بنتيجة الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. كما نرحّب بجهود رئيس المجلس ومكتبه لإجراء اتصالات غير رسمية، ولا سيّما بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وبحسب تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٢، فإنه لكي يكون النمو والتنمية شاملين، من الضروري اتخاذ تدابير فعّالة في مجال العمالة وإعادة التوزيع، فضلاً عن سياسات اقتصاد كليّ تعزّز الاستثمار المنتج وتستحدث فرص عمل لائقة. والتوزيع الأفضل للدخل يزيد الطلب الإجمالي والاستثمار والنمو، ممّا سيُسهم بدوره في تعجيل إيجاد فرص العمل.

وتُواصل الاقتصادات الناشئة تحفيز النمو العالمي. ويكفي أن نذكر توقّعات صندوق النقد الدولي بشأن نموّ الناتج المحلي الإجمالي للعامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣. فهي تُشير إلى أنّ الاقتصادات الناشئة والنامية تُثبّت أنها محرّكات النموّ العالمي، بنسبة ٥,٦ في المائة لعام ٢٠١٢ و ٥,٩ في المائة لعام ٢٠١٣. وفي غضون ذلك، تُظهر الاقتصادات المتقدّمة، وهي بؤرة الأزمة الاقتصادية العالمية، نموّاً متوقّعاً قدره ١,٤ في المائة لعام ٢٠١٢ و ١,٩ في المائة لعام ٢٠١٣.

ومهما يكن من أمر، تجري مهاجمتنا في منتديات متعددة من قبل الذين يسعون إلى تثبيطنا فيما يتعلق باستخدام السياسات العامة التي لنا الحق فيها بصورة قانونية، في محاولة لتحديد مجال سياستنا الاقتصادية المشروعة. والهدف النهائي لهذه الهجمات هو تمكين البلدان المتقدمة النمو من إلقاء ما لديها من فائض من السلع المصدرة في أسواقنا المحلية على الرغم من السياسات المالية البناءة التي تتحدّد إجمالي الطلب العالمي. وعلى النقيض من ذلك، لم يُقل أي شيء في نفس المنتديات عن حِزَم الحوافز والدعم الذي تقدمه معظم الاقتصادات القوية للقطاعات الصناعية والزراعية لديها، وهذا له عواقب ضارة على البلدان النامية. أما المبالغ الكبيرة التي تمت زيادتها في السنوات الأخيرة، استجابة للأزمة الدولية، والتي قُدمت للمنتجين المحليين على شكل دعم في الميدان الزراعي، فقد أضافت الملايين إلى الصفقات التحفيزية المالية والنقدية التي كان حقيقتها أثر ضار بدرجة هائلة.

في تعزيز الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والحماية البيئية. ولهذا الغاية، نعتقد أنه ينبغي ترشيد جدول أعمال المجلس، لأنه يتناول حالياً عدداً لا يُحصى من التقارير المتعلقة بمواضيع عديدة دون تحقيق النتيجة المنشودة.

كما نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يعمل كأداة لسبر أعماق المناقشات التي تجري في هيئاته الفرعية ومنتدياته المخصصة على السواء. والأهم هو أنه ينبغي أن يكون قادراً على الاضطلاع بالمسؤولية عن مناقشة المواضيع الرئيسية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي الدولي.

وينبغي للمجلس كذلك أن يقوم بالمتابعة الكافية لكي ينفّذ بفعالية القرارات التي يتخذها. فعلى سبيل المثال، اتخذ المجلس هذه السنة قراراً يشدّد على ضرورة إيلاء القضاء على الفقر الأولوية العليا في جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة (E/RES/2012/12). ويجب التنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً.

كما ينبغي له أن يُطلق مناقشة جريئة بشأن المسائل الراهنة، مثل النموّ مع الاندماج الاجتماعي، الذي تعلق عليه الأرجنتين أهمية بالغة. فمن خلال السياسات النشيطة للدولة، وهي السياسات التي تركز على العمالة والاندماج الاجتماعي والنمو الصناعي، استطاعت الأرجنتين تحقيق بعض أعلى نسب النموّ في العالم، بموازاة استحداث فرص العمل وخفض مستويات الفقر. وسجّلت نسبة الاستثمار رقماً قياسياً قدره ٢٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١. كما سجّلنا خفضاً مثيراً في نسبة البطالة التي تجاوزت ٢٠ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٧,٢ في المائة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٢.

ويجدر بالمجلس أن يدعو المنظمات الدولية المعنية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى المشاركة في المناقشات للوصول إلى حلول لمشاكل اجتماعية محددة.

المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالات المتصلة بها، وقد أقر المؤتمر بمساهمته الحاسمة في الدمج المتوازن لثلاثة أبعاد من أبعاد التنمية المستدامة. وإن مجلسا متجددا ومعززا بوسعه الوفاء بثلاث وظائف محددة ألا وهي: توفير القيادة والقدرة على الإدماج؛ وتعزيز التنسيق ومتابعة البرنامج الإنمائي العالمي؛ والنهوض بتماسك وتنسيق منهجي أكثر فعالية. وينبغي لنا أيضا أن نبعث الحياة في الدينامية السابقة للمجلس التي يمكن أن تثريه، من خلال المناقشة ووضع التوصيات بشأن مواضيع هامة يواجهها حاليا المجتمع الدولي.

وينبغي أن يكون الإصلاح مرتكزا على فرضية مؤداها أنه لكي يكون المجلس فعالا فإنه يحتاج إلى نهج منظم يمكنه من الاحتفاظ بقدرته على العمل والاستجابة إلى التحديات الرئيسية وضمان أن كل أداة من أدواته تعطي قيمة مضافة. وينبغي له القيام بعمله في الموعد المحدد، وتحقيقا لتلك الغاية ينبغي له أن ينقح جدول اجتماعاته الحالي، وإنهاء الممارسة المتمثلة في تركيز قدر كبير جدا من عمله في شهر واحد من العام. وينبغي له أيضا أن يستخدم الأدوات المتاحة له لاستحداث مجالات شاملة يمكن أن تضم جهات فاعلة أخرى.

وبوصفنا كيانا منسقا للصناديق والبرامج، ينبغي لنا تعزيز منتدى التعاون الإنمائي بوصفه البرنامج الرئيسي الذي يمكننا بموجبه أن نبني ونعضد التفاعل بين ذوي المصالح الرئيسيين في التعاون الدولي، بما في ذلك صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ونعتقد أيضا أنه بهدف وضع خطة إنمائية في المستقبل ما بعد ٢٠١٥، لا بد للمجلس من أن يعزز دوره بوصفه نقطة انطلاق رئيسية لرصد التقدم المحرز في الالتزامات التي قطعت في مجال التنمية الدولية. لذلك ينبغي لنا أن نكفل الإعداد المتين

نحن مقتنعون أنه لا يمكن توفير حلول فعالة للمشاكل العالمية إلا باتباع نظام من الإدارة العالمية يركز على نظام لاتخاذ القرارات متعدد الأطراف، نظام كفؤ وشامل، وتمثيلي وشفاف، تحكمه قواعد واضحة وعادلة. أما ترتيب أولويات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزه، فيمكن أن تكون خطوة في ذلك الاتجاه. وهذا سيتوقف على الإرادة السياسية لدى الأعضاء فيه.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لقيادة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولمثلي مصر وأندونيسيا وإسبانيا على إدارة دفة عمل المجلس لعام ٢٠١٢.

ثمّة متابعة منسقة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، ووضع برنامج للتنمية متماسك وموحد وشامل لما بعد عام ٢٠١٥، يحض على قيام مجلس اقتصادي واجتماعي قادر على الاستجابة لتحديات عصرنا. ونعتقد أن المجلس هو المنتدى الطبيعي لأي نهج عالمي يعالج القضايا المتصلة بالتنمية. ومع ذلك، لا بد للمجلس ولجانه الإقليمية والعضوية، من أن تستعيد فعاليتها وقدرتها اللازمة لتتمكن من تحديد برنامج إنمائي ومتابعته وإشراك ذوي المصالح المعنيين فيه. إن ما يحتاج إليه الأمر عملية من الإصلاح المؤسسي الشامل تمكن المجلس من الامتثال امتثالا كاملا لولايته كما وردت في الفصل العاشر من الميثاق. وقد أثلجت صدورنا المناقشة التي بدأت خلال الاجتماع الوزاري الخاص الذي عقده المجلس بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ومنتظر بفارغ الصبر صدور التقرير الذي طُلب إلى الأمين العام إعداده مع تضمينه مقترحات تتعلق بالإصلاح.

أكد من جديد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة ولاية المجلس بوصفه أحد الأجهزة الرئيسية المنوط به المتابعة

والشامل للاستعراض الوزاري السنوي، وكذلك عملية متابعة تدعمها منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد فرغت من المرحلة الحالية من نظرها في البندين ٩ و ١٤ من جدول الأعمال.

البندين ٦٣ و ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام (A/67/204)

(ب) أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام (A/67/205)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملايا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة نظرت في مناقشة مشتركة في البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٦٣ من جدول الأعمال وفي البند ١٣ من جدول الأعمال في جلسيتها العامين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين المعقودتين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

السيد إمفولا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ناميبيا البيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. لا تزال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة

إن إصلاح مؤسساتنا الإنمائية المتعددة الأطراف أمر عاجل. وينبغي لنا أن ندمج سائر الجهود المشتتة المحيطة بالبرنامج الإنمائي للمنظمة، والاستفادة من التآزر وتحتشي الإسراف في مواردنا الشحيحة أصلاً، والعمل ضمن إطار استراتيجي متحدد تؤدي فيه كل جهة فاعلة لدينا دورها المخصص لها. وفي ذلك السياق، ينبغي أن تتمثل رسالة المجلس في استحداث مجالات مشتركة بحيث يمكن فيها للجهات الفاعلة ذات الصلة أن تتخذ القرارات.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن لا تكون للأمم المتحدة برامج تنمية متوازنة. ونحتاج إلى برنامج متكامل بحيث تفهم فيه التنمية إلى الأبد ككل لا يتجزأ تدمج فيه بصورة متميزة ركائز التعزيز، ولكن على نحو مكمل أحداها الأخرى بصورة متبادلة. ونهيب بجميع الدول الأعضاء من دون استثناء أن تعمل وأن تتعاون مع بعضها البعض لتحسين نوعية الحياة لدى مواطنيها. وأخيراً، وفيما يتعلق بخطة التنمية، نعتقد أنه يتعين على المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي انعقد في ريو دي جانيرو ألا يكفل فحسب التقريب بين وجهات نظر الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعيد العالمي، بل ينبغي له أيضاً أن يعمل كجسر بين الجمعية العامة والمجلس في إطار الأمم المتحدة.

قبل أن أختتم كلمتي، أود بالنيابة عن وفد المكسيك، أن أشكر رئيس الجمعية العامة على التزامه بوضع طائفة من العمليات بالاشتراك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكنها أن تحمل الأمم المتحدة على تحديد خطتها الإنمائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذه البنود. هل لي أن أعتبر

قارتنا وشعوبنا من ويلات الفقر والتخلف. إنها رؤية وخطة للأعمال الاستراتيجية ذات الأولوية للأخذ بيد أفريقيا إلى الأمام. وتعتقد ناميبيا أنه يتعين علينا فعل المزيد للوفاء بالأهداف التي وضعناها لأنفسنا عندما أنشأنا الشراكة الجديدة.

إننا على اقتناع بأن تنفيذ الاستراتيجيات والقيادة السياسية لها، والنهوض بفعالية بالهياكل الأساسية الإقليمية في أفريقيا، من خلال عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالهياكل الأساسية، وعمل رؤساء الدول والحكومات، كله سيكفل النجاح للشراكة الجديدة، ويقدم الاتحاد الأفريقي التمويل الكافي للمشاريع التي حددناها وفقا للاحتياجات الإنمائية.

في الختام، أود أن أشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن تمويل المشاريع لتنمية أفريقيا تقع على عاتقنا نحن. وينبغي أن تكون جهود الآخرين فقط مكملية لجهودنا. لذلك، أهيب بالكل منا أن يتحلى بالإرادة السياسية اللازمة، وأن يقابل التزاماتنا بالموارد المالية. لقد صمدت أفريقيا أمام تحديات كبيرة تمثلت في هزيمة الاستعمار. أما الآن، فقد حان الوقت لنا لكي نصمد أمام تحديات التنمية الاقتصادية في أفريقيا بمساعدة المجتمع الدولي، وهي مساعدة يقودها مكتب المستشار الخاص لأفريقيا بتصميم ماثل وبطاقة خلاقة.

السيد المجربي (ليبيا): السيد الرئيس، بداية أود أن أقدم بالشكر لمعالي الأمين العام على تقريره (انظر A/67/204 و A/67/205) بشأن البند قيد النقاش، كما يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم الدول العربية.

بعد اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها إطارا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، اتخذت البلدان الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي، تدابير سياسية لتنفيذ الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة، وحقت

الأفريقية ضرورة ماسة. ولكي ننجح علينا مضاعفة جهودنا الجماعية لتحسين القدرة الإنتاجية لاقتصاداتنا وإعداد أبناء شعوبنا، لا سيما الشباب منهم، وتزويدهم بالمهارات والكفاءات اللازمة. وينبغي لنا أيضا أن نفعل المزيد لتحسين الحصول على الخدمات العامة، من قبيل التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان والكهرباء وغير ذلك من المرافق الاجتماعية. وفي ذلك الصدد، نشارك الآخرين تقديم الشكر للأمين العام على تقريره (انظر A/67/204 و A/67/205).

إن العمل العالمي لمكافحة الملاريا قد قلص من عدد الوفيات إلى أكثر من الثلث منذ حياة ١,١ مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء خلال العقد الماضي. وقد حققت ناميبيا تقدما كبيرا في الكفاح ضد الملاريا في السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من أن ناميبيا ليست بلدا خاليا من الملاريا. فإن عدد حالات الإصابة بالملاريا لديها والمسجلة في جميع أرجاء البلاد قد انخفضت بنسبة ٩٧ في المائة في الفترة بين ٢٠٠١ و ٢٠١١.

كذلك انخفضت الوفيات الناجمة عن الملاريا من ١٧٤٧ إصابة في عام ٢٠٠١ إلى مجرد ٤٥ إصابة في عام ٢٠١٠، مما يمثل انخفاضا في الوفيات بنسبة ٩٨ في المائة. إن الانخفاض في عدد حالات الملاريا يرجع إلى القيام بحملة شملت توزيع الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات وجهود المعالجة الواسعة التي تستهدف الناس المصابين بالملاريا. وتسير ناميبيا على طريق تحقيق القضاء على الملاريا بحلول عام ٢٠١٥.

أقر رؤساء الدول والحكومات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مؤتمر قمة لوساكا، زامبيا، المعقود في عام ٢٠٠١. وقد لقي هذا القرار ترحيبا كبيرا في أفريقيا وفي المجتمع الدولي بشكل عام بوصفه معلما ونقطة هامة في نهجنا نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد وضعنا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها خطة تنمية لتحري

بالنظر إلى الدور المحوري للمساعدات الإنمائية الرسمية في عملية دفع جهود التنمية المستدامة في البلدان النامية، فإن الأمر يتطلب من الدول المتقدمة النمو أن تفي بما تعهدت به تجاه القارة الأفريقية خلال المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة. من جانب آخر، ولمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الوطنية، يقتضي الأمر أن يقوم جميع الشركاء في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، بدعم البلدان الأفريقية لجذب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك نظراً لما يمثلته التصحر وتدهور التربة والجفاف في أفريقيا من أثر سلبي على جهود القارة لتحقيق تنميتها.

على المجتمع الدولي تقديم المساعدة في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان الأفريقية التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، تعزيزاً للجهود الإقليمية المبذولة في هذا الصدد.

في الختام، يؤكد وفد بلادي بأن ليبيا، بوصفها طرفاً في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، سوف تواصل العمل بفعالية مع الدول الأفريقية من أجل الدفع بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا الهادفة إلى تحقيق التقدم والنمو والازدهار في البلدان الأفريقية من خلال التنسيق والعمل المشترك، والالتزام باتفاقات التعاون التي تم إبرامها مع العديد من البلدان الأفريقية خلال المراحل السابقة، حتى تُحقق القارة الأهداف الإنمائية للألفية وتأخذ دورها الفعال في النظام الاقتصادي الدولي، خاصة وإلّا تملك الموارد البشرية والطبيعية اللازمة لتحقيق طموحاتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٢ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

تقدماً ملحوظاً في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحكم، والإدارة الاقتصادية السليمة. إلا أننا نلاحظ بوضوح التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقلب أسعار الطاقة، والمواد الغذائية، وتزايد تحديات تغير المناخ والجفاف وتدهور التربة والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وتأثير ذلك في مكافحة الفقر والجوع، وأثره على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

لكون القارة الأفريقية من أشد المناطق تضرراً من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبالرغم من عودة النمو على الصعيد العالمي، وهو نمو لا يزال هشاً ومتفاوتاً، لا يزال الأمر يتطلب تعزيز الجهود الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا من خلال زيادة حصة النفقات المخصصة للزراعة والتنمية الريفية في ميزانيات الدول الأفريقية، وضمان اتباع أسلوب أفضل للإدارة. وفي هذا الصدد، للمجتمع الدولي دوره في توفير الدعم المالي والتكنولوجي، والمهارات الزراعية الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

بما أن التجارة تقوم بدور هام، أي دور المحرك للنمو الاقتصادي، خاصة ما تساهم به التجارة من خلق فرص العمل في ظل ارتفاع معدلات البطالة في أفريقيا، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، هناك ضرورة ملحة لتصحيح أية تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل، وتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ولا بد لجميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية من تبذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها إزاء البلدان الأفريقية، والعمل على دمجها بالكامل في النظام التجاري الدولي، وبناء قدرتها على المنافسة من خلال تقديم المعونة لصالح التجارة، وتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة.

لدحر الملاريا وتشخيصها ومعالجتها. فالملاريا أول ما يبدأ تدبرها في المنازل والمجتمعات، ومع الإبقاء على ذلك المستوى سنظل نشهد تحقيق أكبر في العوائد على الاستثمار وذلك بتمكين الأفراد من اتخاذ إجراءات مستنيرة ضد المرض.

لقد أدت الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمتطوعين التابعين لها في المجتمع دورا حيويا في نجاحنا العالمي الذي تحقق حتى الآن. وأن المتطوعين الذين يدركون جيدا الحواجز المحلية أمام التدخلات الصحية، يعملون في مجتمعاتهم لتوسيع نطاق الوصول إلى تدابير الوقاية والمكافحة. ويذهب المتطوعون من بيت إلى بيت لضمان نصب الناموسيات والعناية المناسبة بها، وتقديم المعلومات عن كيفية الوقاية من المرض بفعالية، وتحديد كيفية الوصول إلى التشخيص والمعالجة، وتعزيز السلوك لالتماس المعالجة السريعة للنساء الحوامل والأطفال ممن هم دون سن الخامسة لوقف الوفيات الناجمة عن الملاريا، وهي وفيات يمكن منعها.

تلعب أيضا التكنولوجيا الجديدة دورا في ذلك. ففي هايتي، على سبيل المثال، يستخدم الصليب الأحمر، بالإضافة إلى التوزيعات المستهدفة في المجتمعات المعرضة للخطورة، تكنولوجيا متنقلة لوضع المعلومات التي تتعلق بإنقاذ الحياة مباشرة في أيدي الناس ضمن حملة الوقاية من الملاريا التي تشمل جميع أرجاء البلد، بحيث تضمنت تلك الحملة إرسال ما يزيد على ٣,٥ مليون رسالة من نظام خدمة الرسائل القصيرة.

إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يعتقد أن مكافحة الملاريا، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيتوقفان على التمويل المستدام وزيادته والالتزام السياسي. فعلى سبيل المثال، إن زيادة الجهود الرامية إلى الوقاية من الملاريا، بما في ذلك التغطية العالمية للناموسيات، ستعمل على إنقاذ حياة ما يقدر بثلاثة ملايين طفل بحلول عام ٢٠١٥.

السيد لوبري بولانجيه (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر القرار ٢٨٩/٦٦ في الذي اتخذ في الشهر الماضي والمعنون "تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥". ونرحب أيضا بإدراج الملاريا من بين أولويات الأمين العام في الفترة الثانية من ولايته.

لقد حققنا بصورة جماعية تقدما كبيرا في مكافحة الملاريا خلال السنوات العشر الماضية كما تم إبراز ذلك في تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١١ عن الملاريا في العالم. ونعرف أن نجاحنا تحقق نتيجة الزيادة الكبيرة في الوقاية من الملاريا واتخاذ تدابير للحد منها، بما في ذلك الملكية الواسعة الانتشار، وزيادة استخدام الناموسيات، وتحسين التشخيصات وتوفير الأدوية الفعالة على نطاق أوسع لمعالجة الملاريا.

وعلى الرغم من تلك النتائج، لا تزال المكاسب غير متساوية. وبينما تتحرك بعض البلدان قدما نحو القضاء على الملاريا، ثمة بلدان أخرى عديدة لا تزال تعاني بدرجة كبيرة من الأعباء الثقيلة للمرض، وتحتاج إلى التسريع في جهود الوقاية والسيطرة.

ويجب علينا ألا نعتبر التقدم الذي أحرز مؤخرا بشق الأنفس في الكفاح العالمي لدحر الملاريا من البديهيات والمسلّمات. إذ أن ما تحقق من مكاسب لا يزال هشا. وعلينا أن نعمل بصورة جماعية لتحقيق المزيد في ذلك الصدد، وأن نحسن من عملنا، وأن نبذل أبعادا أخرى. ويدعو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى زيادة الاعتراف بالحلول التي يشارك فيها المجتمع ودعم تلك الحلول والاستثمار فيها، بما في ذلك التركيز على أضعف المجتمعات والمجتمعات المهمشة التي يصعب الوصول إليها لضمان الحصول المتكافئ

ومكافحتها. ومهما يكن من أمر، ولتحاشي أوجه القصور التي شهدناها في الجهود الماضية للقضاء على الملاريا، بما في ذلك زيادة المقاومة للمبيدات الحشرية والأدوية، يتوجب علينا أن نواصل الاستثمار في البحوث ومبادرات التنمية لنظل دائما متفوقين على البعوض والطفيليات. ولا يمكننا أن نخاطر بضیاع المكتسبات التي تحققت وبفقدان المزيد من الأرواح العديدة جراء مرض يمكن الوقاية منه ومعالجته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البندين الفرعيين (ألف) و (باء) من البند ٦٣ من جدول الأعمال والبند ١٣ من جدول الأعمال، وبذلك تكون الجمعية قد فرغت من هذه المرحلة من نظرها في تلك البنود من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.

إن استدامة جهود الحد من الملاريا استثمار في التنمية. فالاستثمار المبكر والمتواصل في مكافحة الملاريا سوف يساعد بدرجة كبيرة في وضع البلدان التي تعاني من وباء الملاريا على الطريق المفضي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما تلك المتعلقة بتحسين بقاء الأطفال وصحة الأمهات، واستتصال شأفة الفقر المدقع وزيادة الحصول على التعليم. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام تمويل الملاريا بوصفه نافذة يمكن من خلالها دمج خدمات صحية رئيسية أخرى لتحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وبذلك يوفر حلا تآزريا لل صعوبات أمام الحصول على الموارد على الصعيد العالمي وداخل البلدان.

إن قوة الشراكة من أهم العناصر في مكافحة الملاريا. إذ أن الملاريا مصدر للمعاناة البشرية الشديدة، ولا بد للمجتمع الدولي من أن يقوم بدور أكبر في دعم الشراكات العالمية لمكافحة الملاريا. ويجب الإبقاء على الجهود الدولية الرامية إلى زيادة الأدوات المتاحة التي تثبت جدواها للوقاية من الملاريا